«بيتك»: 239 مليون دينار إجمالي التداولات العقارية الإجمالية في فبراير

ذكر التقرير العقاري الصادر عن بيت التمويل الكويتي (بيتك) حول حركة التداولات العقارية خلال شهر فبراير الماضي ان انخفاض عدد أيام التداول خلال فبراير نتيجة العطلات في الأعياد الوطنية ساهم في تراجع قيمة التداولات العقارية الإجمالية بشكل ملحوظ، وذلك مقارنة بقيمة تداولات شهر يناير الماضي، حيث بلغ عدد أيام التداول 17 يوما في فبراير مقابل 21 يوما في يناير 2013 و19 يوم عمل في فبراير 2012، وقد تراجعت قيمة التداولات العقارية الإجمالية بنحو 64 مليون دينار وبنسبة بلغت 21٪ مقارنة بيناير الماضي، بينما انخفضت بقيمة تصل إلى نحو 31 مليون دينار وبنسبة 11,4٪ مقارنة بتداولات فبراير من عام 2012، لتسجل ما قيمته 239 مليون دينار في فبراير مقارنة بقيمتها في يناير والبالغة نحو 303 ملايين دينار، كمحصلة لانخفاض قيمة التداول العقاري للسكن الخاص في شهر فبراير عن شهر يناير 2013 الماضي بنسبة كبيرة وبنحو 29٪، بينما ارتفعت التداولات العقارية الاستثمارية بنسبة وصلت إلى 3,3٪، وشهدت التداولات التجارية انخفاضا ملحوظا وبنسبة 48٪، كما انخفضت التداولات العقارية على عقار المخازن والحرفي بنحو 4٪.

وقال التقرير انه فيما يخص توزيع التداولات العقارية وفقا للعقود والوكالات فقد انخفضت قيمة التداولات العقارية الإجمالية وفقا للعقود بقيمة مقدارها نحو 36 مليون دينار ونسبتها 14٪ عن إجمالي قيمة تداولات العقود في الشهر الماضي حيث حققت في شهر فبراير نحو 225 مليون دينار مقارنة بنحو 261 مليون في شهر يناير، وسجلت التداولات العقارية بالوكالات انخفاضا ملحوظا بنحو 28 مليون دينار لتصل إلى ثلث قيمتها المسجلة في يناير وتسجل 14 مليون دينار في شهر فبراير مقارنة بقيمة إجمالي التداولات العقارية بالوكالات البالغة نحو 42 مليون دينار في شهر يناير 2013.

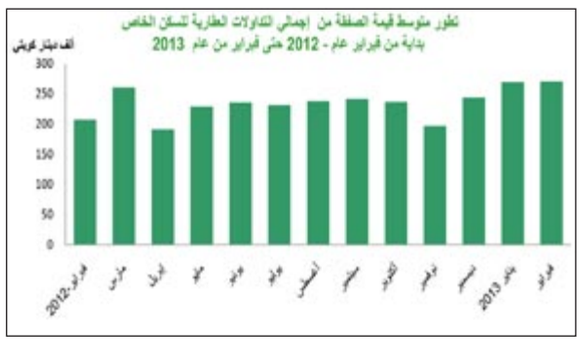

وأشار الى ان قيمة التداولات العقارية الإجمالية لشهر فبراير تضمنت ما نسبته 47٪ للسكن الخاص منخفضة عن حصتها في شهر يناير والبالغة 53٪، بينما جاءت العقارات الاستثمارية في المرتبة الثانية بحصة قدرها 41٪ بارتفاع عن حصتها التي تحققت في الشهر الماضي والبالغة 31٪، وشكلت التداولات العقارية التجارية نحو 9٪ من إجمالي قيمة التداولات منخفضة عن نسبتها من قيمة إجمالي تداولات الشهر الماضي والبالغة 14٪، بينما ساهمت العقارات الحرفية والمخازن مجتمعة خلال شهر فبراير من هذا العام بحصة قدرها 3٪ من قيمة إجمالي التداولات في شهر فبراير 2013.

وبين التقرير انه رغم انخفاض قيمة إجمالي التداولات العقارية وانخفاض إجمالي عدد التداولات العقارية إلا أنه قد تحسن مؤشر متوسط قيمة إجمالي الصفقة العقارية بنسبة طفيفة لم تتجاوز 1٪ مقارنة بالشهر الماضي حيث تعد الأعلى قيمة مسجلة في شهر فبراير منذ يوليو 2011، لتسجل نحو 410,8 آلاف دينار في فبراير 2013 مقارنة بنحو 408 آلاف دينار في شهر يناير الماضي.

وارجع التقرير السبب في ذلك إلى انخفاض مواز في إجمالي عدد الصفقات المتداولة محققة 582 صفقة خلال شهر فبراير(523 صفقة عقود، 59 صفقة وكالات) بانخفاض قدره 162 صفقة وبنسبة انخفاض بلغت 21,8٪ عن عدد الصفقات العقارية الإجمالية في يناير البالغ عددها 744 صفقة (671 صفقة عقود، 73 صفقة وكالات).

وذكر التقرير ان محافظة الأحمدي استحوذت على أعلى نسبة من التداولات حيث بلغ عدد الصفقات المتداولة 288 صفقة بنسبة استحواذ بلغت 49٪ منخفضة عن عدد الصفقات التي سجلت في شهر يناير والتي بلغت 376 صفقة وبحصة وصلت إلى 51٪ من إجمالي عدد التداولات العقارية في يناير.

قيمة تداولات عقارات السكن الخاص:

سجلت قيمة التداولات العقارية للسكن الخاص تراجعا ملحوظا خلال شهر فبراير 2013 لتحقق نحو 114 مليون دينار (نحو 104 ملايين دينار للعقود، ونحو 10 ملايين دينار للوكالات) بانخفاض وصل إلى 29٪ بنحو 47 مليون دينار عن قيمة التداولات في شهر يناير 2013 والبالغة 161 مليون دينار(شكلت العقود نحو 145,4 مليون دينار وشكلت الوكالات نحو 15,7 مليون دينار).

ويرجع انخفاض قيمة التداولات العقارية للسكن الخاص إلى انخفاض قيمة تداولات العقود بنحو 41 مليون دينار وبنسبة انخفاض قدرها 28٪ عن تداولات العقود في شهر يناير الماضي، حيث سجلت نحو 104,05 ملايين دينار في شهر فبراير مقارنة بما حققته من تداولات بلغت قيمتها 145,4 مليون دينار في يناير 2013، كذلك انخفضت قيمة تداولات وكالات السكن الخاص لتسجل نحو 9,8 ملايين دينار بانخفاض قدره 5,8 ملايين دينار عن تداولات الوكالات للسكن الخاص في يناير والبالغة نحو 15,7 مليون دينار بنسبة انخفاض قدرها نحو 37٪.

وبرغم انخفاض قيمة التداولات العقارية للسكن الخاص وانخفاض عدد الصفقات المسجلة على هذا النوع من العقارات في شهر فبراير إلا أنه قد ارتفع متوسط قيمة الصفقة الواحدة لعقار السكن الخاص بشكل طفيف ليسجل نحو 271 ألف دينار في شهر فبراير 2013 مقتربا من أعلى قيمة سجلها في شهر ابريل من عام 2011 مقارنة بمتوسط قيمته نحو 269 ألف دينار في شهر يناير2013.

أما فيما يتعلق بعدد التداولات، فقد سجلت التداولات العقارية للسكن الخاص 421 صفقة (منها 365 صفقة عقود و56 صفقة وكالات) مقارنة بعدد 598 صفقة (منها 548 صفقة عقود و50 صفقة وكالات) في شهر يناير الماضي محققة انخفاضا قدره 177 صفقه ونسبته 30٪.

قيمة تداولات العقارات الاستثمارية:

تحسنت قيمة التداولات العقارية الاستثمارية خلال شهر فبراير 2013، إذ سجلت نحو 97 مليون دينار في فبراير 2013 (شكلت تداولات العقود نحو 93 مليون دينار وشكلت الوكالات نحو 4 ملايين دينار) مقارنة بنحو 94 مليون دينار في شهر يناير الماضي (75 مليون دينار عقود 19,6 مليون دينار وكالات) محققة زيادة عن قيمتها في شهر يناير بنحو 3 ملايين دينار وبنسبة ارتفاع طفيفة بلغت نحو 3٪.

وقد نجم هذا التحسن كمحصلة لارتفاع قيمة التداولات الاستثمارية بالعقود لتسجل نحو 93 مليون دينار في فبراير بارتفاع ملحوظ بنحو 18 مليون دينار وبنسبه 19٪ مقارنة بقيمة قدرها نحو 75 مليون دينار في يناير، في الوقت الذي تراجعت قيمة التداولات العقارية الاستثمارية بالوكالات بنحو15 مليون دينار حيث وصلت قيمة تداولات الوكالات الاستثمارية إلى نحو 4 ملايين دينار في فبراير 2013 مقارنة بما قيمته نحو 19,4 مليون دينار في الشهر السابق.

قيمة التداولات العقارية التجارية

تراجعت التداولات العقارية التجارية خلال شهر فبراير لتسجل نحو 21 مليون دينار (جاءت كلها من خلال تداولات العقود) مقارنة بحوالي41 مليون دينار سجلت في شهر يناير 2013 (بلغت تداولات العقود نحو 34 مليون دينار وبلغت تداولات الوكالات نحو 7 ملايين دينار)، منخفضة بمقدار يقترب من النصف بحوالي 20 مليون دينار وبنسبة 49٪ عن قيمة التداولات العقارية التجارية في شهر يناير الماضي.

وقد انخفض متوسط قيمة الصفقة الواحدة من التداولات العقارية التجارية في شهر فبراير مقارنة بمتوسط قيمة الصفقة في شهر يناير إذ بلغ نحو 4,2 ملايين دينار في فبراير مقارنة بمتوسط قيمته حوالي 5,1 ملايين دينار في يناير.

من ناحية أخرى، تراجع عدد التداولات العقارية التجارية في شهر فبراير 2013 بعد سلسلة من التحسن والارتفاع خلال عام 2012، حيث سجلت 5 صفقات (نفذت جميعها بالعقود، صفقتان نفذتا بالعقود وسجلتا في محافظة حولي، وصفقتان نفذتا بالعقود سجلتا في محافظة الفروانية بالإضافة إلى صفقة واحدة بالعقود سجلت في محافظة الأحمدي)، مقارنة بعدد الصفقات المسجلة في يناير 2013 البالغة 8 صفقات (سجلت 6 صفقات منها بالعقود، وصفقتان بالوكالات سجلت واحدة في محافظة حولي وأخرى في محافظة الفروانية).

قيمة تداولات عقارات المخازن

حافظت التداولات العقارية على هذا النوع من العقارات على قيمتها نسبيا، حيث شهدت قيمتها تراجعا طفيفا برغم أنها الأعلى قيمة خلال عام مضى بعد شهر يناير 2013 لتسجل نحو 6,7 ملايين دينار جاءت كلها من تداولات العقود خلال فبراير 2013 مقارنة بقيمة تداولات الشهر الماضي حيث بلغت نحو 7 ملايين دينار جاءت كلها من العقود في يناير 2013. وتراجع مؤشر متوسط قيمة الصفقة من التداولات على المخازن مقارنة بشهر يناير، حيث بلغ متوسط قيمة الصفقة الواحدة نحو 447 ألف دينار في يناير 2013 مقارنة بقيمة قدرها 1,4 مليون دينار في يناير ـ 2013.

تجميع الأنشطة العقارية لمجموعة «بيتك» وشركاته تحت ذراع استثمارية واحدة

شاهين الغانم

قال مدير عام البنوك الدولية رئيس الاستثمار بالوكالة في بيت التمويل الكويتي (بيتك) شاهين حمد الغانم إن تكوين شركة بيت التمويل الكويتي العقارية هو أحد ثمار تطبيق الإستراتيجية الاستثمارية الجديدة التي تعد جزءا من خطة التطوير والهيكلة والمعتمدة في الجانب الاستثماري على تجميع الأنشطة النوعية المتشابهة في شركات مستقلة تحت مظلة مجموعة «بيتك»، مشيرا إلى أن الشركة الجديدة ستكون الذراع الاستثمارية الرئيسية لـ «بيتك» في المجال العقاري على الصعيد المحلي والاقليمي والدولي.

وأوضح الغانم في تصريح صحافي قائلا: «بدأ «بيتك» تطبيق إستراتيجيته الجديدة في أنشطة الاستثمار العقاري من خلال تجميع أوجه هذا النشاط داخل «بيتك» وعلى مستوى المجموعة في شركة «بيت التمويل الكويتي العقارية» وهي شركة متخصصة ستنهض بأحد أهم الأدوار والأنشطة التي مارسها «بيتك» على مدى مسيرته الطويلة والمتعلقة بجميع مجالات الاستثمار العقاري، بغرض تعظيم قيمة هذه الاستثمارات وتطويرها بنظرة متكاملة وخبرات متخصصة».

وأضاف أن التوجه الاستراتيجي الذي أسفر عن إنشاء الشركة الجديدة جاء ليؤكد أهمية الاستثمارات العقارية ودورها المؤثر كأحد مصادر الربحية وتحقيق عوائد جيدة من خلال أصول ذات قيمة عالية تتزايد باستمرار.

وقال الغانم إن الشركة الجديدة تقرر أن تقوم محل شركة النخيل المتحدة العقارية المملوكة بالكامل لـ «بيتك» وقد وافقت الجمعية العمومية لشركة النخيل التي عقدت مؤخرا على تغيير اسم الشركة إلى شركة «بيت التمويل الكويتي العقارية» واختيار مجلس إدارة جديد، وستمارس الشركة الجديدة مهامها وفق الإستراتيجية المعتمدة لـ «بيتك» بحيث تكون الذراع الاستثمارية في المجال العقاري لمجموعة «بيتك» محليا وإقليميا وعالميا.

«الدولي» مستمر في استقطاب وتأهيل الكوادر الوطنية

لؤي مقامس وانتصار السويدي يتوسطان الموظفين الجدد للإدارة المصرفية للأفراد

ضمن جهود بنك الكويت الدولي لدعم العمالة الوطنية واستقطاب الكوادر الكويتية، يواصل البنك سياسته بتوظيف الخريجين والخريجات الجدد وتأهيلهم للالتحاق بالقطاع المصرفي. فقد صرح الرئيس التنفيذي للبنك لؤي مقامس قائلا: «لقد وضع بنك الكويت الدولي منذ تأسيسه هدف استقطاب وتأهيل الكوادر الكويتية من ضمن أولوياته على مدى السنوات الماضية، انطلاقا من دوره كمؤسسة مصرفية رائدة في السوق المحلي، وذات استراتيجية تهدف الى استقطاب وتأهيل وتدريب هذه الكوادر لتحتل مواقع قيادية في مختلف الادارات والفروع».

وأضاف مقامس قائلا: «إن استقطاب الكوادر المحلية لشغر الوظائف في البنك يعتمد على خطط مدروسة لا تستهدف فقط تحقيق زيادة كمية الكوادر الوطنية ونسبتهم الى إجمالي العاملين، وإنما أيضا زيادة نوعية تستهدف خلق جيل مصرفي مؤهل وكفء، وذلك من خلال حرص البنك على استمرار تطوير موظفيه للوصول إلى مستوى متميز من الأداء والمهارة التي من خلالها يحقق البنك أهدافه المرجوة للارتقاء بمستوى تقديم الخدمة لعملائه، مشيرا إلى أن أبواب بنك الكويت الدولي ستبقى دائما مفتوحة أمام الشباب الكويتي الطموح انطلاقا من إيمانه بقدراتهم ومهاراتهم التي ستساهم في توسيع قاعدة عملاء البنك، وأن الكوادر الوطنية هي الاستثمار والثروة الحقيقية للبنك.

يوسف العجيل رئيساً لصندوق «مصارف» الاستثماري

اختار مجلس إدارة صندوق مصارف الاستثماري رئيسا ونائبا للرئيس في أول اجتماع يعقده مجلس إدارة صندوق استثماري بالتوافق مع القوانين الجديدة لهيئة أسواق المال. وأوضحت شركة تمويل الإسكان (إسكان)، مديرة الصندوق، أن الاجتماع الذي عقد يوم 7 مارس الجاري أسفر عن تعيين يوسف عيسى العجيل رئيسا للصندوق وأسمهان أحمد العبدالهادي نائبا له، كما طرح المجلس تعديل سياسات الصندوق الاستثمارية وناقش أداءه التاريخي إلى جانب مواضيع أخرى. وأشارت إلى أن الرئيس اختير بناء على خبرته في مجال البنوك والاستثمار كما اختيرت نائب الرئيس نظرا لخبرتها العميقة في إدارة العمليات، كما أنهما

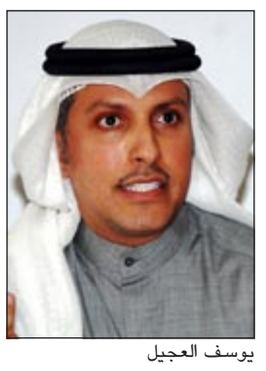
يوسف العجيل

أسمهان العبدالهادي

عاصرا الصندوق لفترات طويلة منذ تأسيسه. وقال العجيل بعد الاجتماع: «عقدنا اليوم اجتماعنا الأول، وهو بالمناسبة أول اجتماع من نوعه لمجلس إدارة صندوق استثماري يعقد في الكويت بعد توفيق أوضاع النظام الأساسي للصندوق مع مواد قانون رقم 7 لسنة 2010 لهيئة أسواق المال، وكان من أبرز النتائج اختيار المجلس رئيسا للصندوق ونائبا له».

وأوضح العجيل أن المجلس بحث عدة مواضيع من بينها سياسات الصندوق الاستثمارية وسبل تطويرها وزيادة التوسع في الأسواق الخليجية. يذكر أن الجمعية العمومية وافقت خلال اجتماعها يوم 21 فبراير الماضي على اختيار ستة أعضاء لمجلس الإدارة وتعيين الشركة الكويتية للمقاصة كأمين حفظ ومراقب استثمار وتعيين أمين سر للجمعية. ويتكون المجلس الجديد إلى جانب العجيل والعبدالهادي من الأعضاء، وهم: أحمد الفوزان، جراح الناصر، وليد الحميضي، وجيهة خاجة، كما اختير عبدالوهاب الرشيد أمينا للسر.

إعلان تذكيري

فتح باب الترشيح لعضوية
مجلس إدارة بنك وربة

يودّ بنك وربة (ش.م.ك) تذكير مساهميه الكرام بأن المهلة المحددة لتقديم طلبات الترشيح لعضوية مجلس إدارته للدورة القادمة تنتهي يوم الخميس الموافق 2013/03/21.

فعلى من يرغب من السادة المساهمين الكرام في ترشيح نفسه أن يتقدم قبل انقضاء المهلة المحددة إلى أمانة سر مجلس الإدارة الكائن في (منطقة الشرق - شارع عبدالله الأحمد - برج سنابل - الدور الثامن والعشرون) لتعبئة وتقديم طلب الترشيح على نموذج البنك المركزي المعد لذلك مع إرفاق كافة المستندات المؤيدة لترشيحه، على أن يكون المتقدم للترشيح مستوفياً للشروط والضوابط الواجب توافرها قانوناً في أعضاء مجالس إدارة البنوك، ووفقاً لما هو منصوص عليه في المادة (68) من القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته، وفي قرارات وتعليمات بنك الكويت المركزي والقوانين ذات الصلة وذلك من الساعة الثامنة والنصف صباحاً وحتى الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر.

ولأي استفسار بهذا الخصوص يرجى الإتصال على الهاتف: 22288505

"والله ولي التوفيق"

مجلس الإدارة

بنك وربة
WARBA BANK
warbabank.com